

التفكير من منظور النوع الاجتماعي في مواجهة التطرف العنيف في تونس

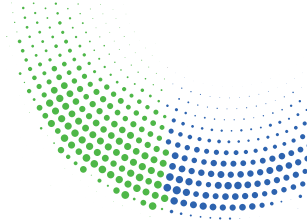
الرهانات المفاهيمية، الوضع، آفاق العمل

ملخص تنفيذي - نوفمبر 2018



Ministère des Affaires Étrangères
Finlande

Grâce à la généreuse contribution
du Gouvernement de la République
de Finlande



المقاربة المنهجية

تكمن خصوصية المقاربة المنهجية المستعملة في مشروع البحث على وجه الخصوص، في محاورة نتائج البحث الميداني التونسي مع نتائج البحوث التي تم إجراؤها في دول أخرى (لبنان وفرنسا والسنغال و كينيا، من خلال مقابلات، ومؤتمرات و ورشات عمل) وفقا للمقابلات والمؤتمرات وورش العمل:

ثمانية و أربعون (48) مقابلة فردية مع الجهات المتداخلة مكنت من بسط نظرة عامة على الجهات الفاعلة التي تعمل في مجال الترابط الموجود بين علاقات النوع الاجتماعي والتطرف العنيف بهدف توضيح المشاكل التي تعترض البحوث. و بالفعل، فقد تمكن فريق البحث من مقابلة المنظمات الحكومية وغير الحكومية وكذلك المراكز الأكاديمية في تونس.

● اثنتا عشرة (12) جلسة نقاش جماعي في دوار هيشر ومدنين تم إجراؤها خلال شهر فيفري 2018. و قد تم اختيار ما بين 4 و 7 مشارك و مشاركة حسب العمر (من 18 إلى 34 فأكثر)، والجنس (بدون اختلاط). و بالتوازي مع سلسلة الأسئلة، تم بمعية المشاركين و المشاركات، وضع تمارين لمطابقة الكلمات أو الصور والأنشطة الجماعية التي تهدف إلى رسم مسار للتطرف كعملية مختلفة بالنسبة للرجال والنساء.

● خمس (5) ورشات عمل لتقديم النتائج و الاستشارة في كل من تونس وبيروت وباريس ونيروبي بمشاركة خبراء وخبيرات في الموضوع وباحثين وممثلين وممثلات

يرتبط مصطلح «التطرف العنيف»¹ لدى عموم الناس في تونس بالشباب، و خاصة الذكور الذين يتم تهميشهم اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا والذين لم تجد مطالبهم خلال «الربيع العربي» إلا صدى خافتا في إعادة تركيبة المنظومة السياسية التي تشكلت بعيد سنة 2011. غير أن مسألة النوع الاجتماعي تعد أمرا ضروريا لفهم التطرف العنيف ضمن تنوع أساليب تغلغله في تونس؛ فهذا المنظور يتيح تجاوز فكرة تمثيل المرأة كداعم سلبي وغير عنيف أو كوصفة سحرية لعلاج الأسباب الهيكلية للعنف. وتهدف هذه الدراسة الممولة من قبل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالمنطقة المغاربية مكتب بتونس و منظمة أوكسفام مكتب تونس إلى دراسة هذه الصور النمطية بهدف فهم كيفية تأثير التركيبة الاجتماعية للذكورة والأنوثة صلب المجتمع التونسي على ظواهر الانخراط في التطرف العنيف. ومن ثم يصبح من الممكن إعادة التفكير في ردود الفعل لمواجهة التطرف العنيف، وإعادة النظر في المقاربة الأمنية أو الوقائية، بغية فهم تأثير الخيارات السياسية على مكانة المرأة في المجتمع.

1 يمكن تعريف المصطلح على أنه الرغبة في استخدام العنف أو التهديد بالعنف من قبل جهات و/أو جماعات غير تابعة للدولة لتحقيق تغيير اجتماعي أو سياسي ٢٠١٦. مبادرات حقوق المرأة في مكافحة LEEDS, S.D. July أويديولوجي. انظر (WoF). ومنع التطرف العنيف. تقرير داخلي: النساء على خط المواجهة سياسة أوكسفام هي تجنب استخدام لغة تؤدي إلى تهميش الأفراد و المجموعات. أوكسفام تدبر جميع أشكال العنف ضد المدنيين ويعترف بأن الأفراد والجماعات تعتمد في بعض الحالات على أيديولوجية تنفي كل وجهات النظر الأخرى. وتستخدم العنف لفرضها؛ في بعض السياقات بعض الجهات تستعمل لذلك مصطلح «التطرف العنيف». وكما هو الحال بالنسبة إلى أشكال أخرى من العنف، تعتبر منظمة أوكسفام أن استخدام «التطرف العنيف» كمفهوم غير مجدي وقد يكون لذلك آثار ضارة حيث يمكن أن يؤدي إلى وصم وتنميط على الجماعات والمجموعات المهمة وإلى إعاقة تحقيق العدالة بين الجنسين. كما أن الاستخدام غير الدقيق قد يؤدي إلى تصنيف الناس و أن يؤثر على قدرتهم على التعبير عن المظالم المشروعة وغالبا ما يزيد الصعوبات التي يواجهونها في جعل أصواتهم مسموعة - مقتطفتان من سياسة أوكسفام بشأن أحداث الوقاية / الاستجابة للتطرف العنيف

● الدستور التونسي لسنة 2014: يعدّ الفصل 46، بشكل خاص، منعرجا مهما من خلال تكريس التزام الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة والعمل على دعمها وتطويرها.

وضمن تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات.

● القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 والمؤرخ في 11 أوت 2017 يتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة: تم التصويت على القانون في جويلية 2017 و دخل حيز النفاذ في فيفري 2018. و يتمثل التقدم الرئيسي الذي تم إحرازه في الإقرار بأن العنف الجسدي والمعنوي والجنسي أضحت قضايا قانونية و ليس مسائل شخصية. وبخصوص جريمة الاغتصاب، فإن القانون جاء واضحا وصريحا حيث نَقَحَ عديد الفصول من المجلة الجزائية على غرار حذف إمكانية إيقاف التتبعات وأثار المحاكمة، في حالة زواج «المغتصب» بالضحية، أو إسقاط الضحية لحقها في التتبع نتيجة للعنف الذي ألحق بها.

● خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن والقرار 5231: بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، قامت تونس بالتصويت لفائدة القرار 5231 ، الذي تم اعتماده بالإجماع في 13 أكتوبر 2002، و الذي يقر بدور المرأة كفاعل لحفظ السلام، و جمعيات حقوق المرأة في تطوير و تفعيل الائتلاف. فقد استهلّت تونس مسارا على المستوى الوطني لوضع واعتماد خطة عمل وطنية حول المرأة والسلام والأمن.

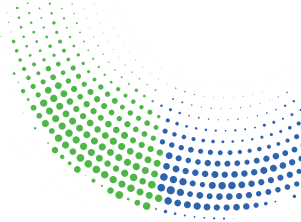
● عن منظمات غير حكومية و وكالات تابعة للأمم المتحدة وممثلين وممثلات حكوميين بهدف إثارة ردود أفعالهم تجاه بيانات البحث و تأكيد الفرضيات.

و إذا ما تم تفسير اختيار مدنين ودوار هبشر خلال حلقات النقاش الجماعي بالعدد الكبير من الشباب الملتحق بالمجموعات العنيفة و تأثير ظاهرة المغادرة على هذه المناطق -فإننا نسجل كذلك الاهتمام الإعلامي المفرط بهذه المناطق و الذي يبدو أنه قد زاد من حدة الإحساس بالعار المتواجد من قبل. ولذلك، فقد تم الأخذ بعين الاعتبار لوجود خطر تواجد جغرافيا إقصائية من شأنها تعزيز احتمال استبعاد متساكني دوار هبشر ومدنين في عملية البحث نفسها، و ذلك بهدف الحد من أي تأثير سلبي.

«يتأثر الشباب ويغادرون. فقد أخبرتني صديقة تقطن بن قردان أن الشباب أصبحوا يكونون شبه منقرضين في حينها، فكلهم شدوا الرحال صوب بؤر التوتر»
مشاركة في مجموعة نقاش مدينين

الإطار المؤسستي للمساواة بين الجنسين

يدعو تاريخ الحديث لتونس إلى توخي الحذر في التعامل مع التطور الحاصل في مجال المساواة بين الجنسين ، على الرغم من حقيقته. و يجدر تسليط الضوء على ثلاث مجهودات دستورية وقانونية ومؤسسية رئيسية:



استراتيجيات وبرامج مكافحة التطرف العنيف

- غياب الأخذ بعين الاعتبار لمسألة النوع الاجتماعي في استراتيجيات الدولة ضد التطرف العنيف، و الذي يؤدي إلى القوالب النمطية في مجالات الوقاية والمشاركة على وجه الخصوص.

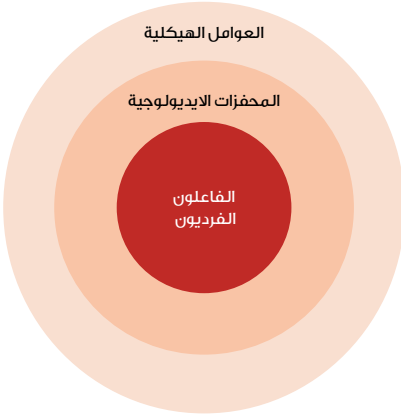
أهمية منظور النوع الاجتماعي

إن اللجوء إلى منظور النوع الاجتماعي يتيح انتقاد المفاهيم النمطية التي تميل إلى (1) تمثيل النساء على أنهن عناصر غير عدوانية بالضرورة (2) النظر إلى النساء المنخرطات في التطرف العنيف على أنهن شكل من أشكال الانحراف عن مواصفات الأنوثة (3) تقديم النساء على أنهن داعمات سلبيات بالضرورة داخل جماعات مرتبطة بالتطرف العنيف. و يتم على سبيل المثال، تداول هذه التمثيلات النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي في وسائل الإعلام التونسية وفي المجتمع المدني التونسي الذي يكافح ضد التطرف العنيف وحيث تعتبر النساء، قبل كل شيء، «أمهات» ضروريات لمكافحة الإرهاب.

وعلى النقيض من هذه القراءات، التي يبدو أنها لم تفشل فقط في فهم خصوصيات عملية التحاق المرأة بالمجموعات العنيفة، بل فشلت أيضا فهم خصائص انخراطها في الفكر المتطرف العنيف، فإن شبكة تحليل هذه الدراسة تنوي التعامل مباشرة مع تعقيدات ظواهر الانتماء الإيديولوجي و التطرف والانخراط في العنف المتطرف. وهو نموذج غير خطي يشتمل على عوامل هيكلية أو سياقية، وناقلات إيديولوجية مباشرة، فضلا عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسوسيو-اجتماعية الفردية الخاصة بكل امرأة معينة.

على اعتبار أن «نسوية» الدولة التونسية كانت قد اعتمدت تاريخياً على القوالب النمطية والتوظيف السياسي للمرأة، فإنه يتواجد خطر مماثل بالنسبة للعمل حول مكافحة التطرف العنيف فقد تم منذ سنة 2014 إقحام تعديلات على هيكل و استراتيجية المصالح الأمنية التونسية: فقد عززت الحكومة دور الجيش في مكافحة الإرهاب، من خلال إحداث وكالة الاستخبارات والأمن العسكري سنة 2015 و التي تحظى بتمويل مستقل عن باقي القوات المسلحة. و قد قامت الحكومة أيضا، سنة 2015، بتركيز اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، و التي انضمت إلى مجلس الأمن في صياغة الاستراتيجية العالمية الجديدة لمكافحة الإرهاب والتطرف التي تم الإعلان عنها سنة 2016. و على غرار النماذج الأوروبية، تقوم هذه الاستراتيجية على ركائز الوقاية والحماية والملاحقة والرد. وأخيرا، فقد قامت تونس، في أوائل سنة 2017، بتركيز المركز الوطني للاستعلامات، وهي مؤسسة مصممة للتغلب على مشاكل التنسيق وتبادل المعلومات بين وكالات الاستخبارات حول أنشطة مكافحة الإرهاب في البلاد. و على الرغم من ذلك، لا تزال هناك بعض النقائص الرئيسية في الهيكل الجديد الذي تم تركيزه:

- الافتقار إلى إصلاح جوهري في وزارة الداخلية والتغيير البطيء في العقليات صلب هذا المحور من المجتمع التونسي.
- خطر الإبقاء على حالة الطوارئ التي تم إقرارها منذ شهر نوفمبر 2015، على الرغم من التحسن في الوضع الأمني للبلاد، مما من شأنه أن يؤدي إلى قمع حرية الصحافة أو الحريات الفردية.



العوامل الهيكلية: في السياق التونسي، تشمل هذه العوامل على القمع، و الفساد، و البطالة، و عدم المساواة السوسيو-اقتصادية، و التمييز، و التموقع الجغرافي، و الإقصاء أو إدماج المرأة صلب المجموعة، و الديناميكية السوسيو- ثقافية ... على المستوى الشامل.

المحفزات الايديولوجية: الوعاز، مجموعات الانتماء، شبكات التواصل الاجتماعي و الجمعيات ذات الرؤية الايديولوجية، المجموعات المتواجدة على الخط، النفاذ إلى التسلح، الشبكات غيرالقانونية (اجتماعات، معلومات، تسفير، إلخ...)

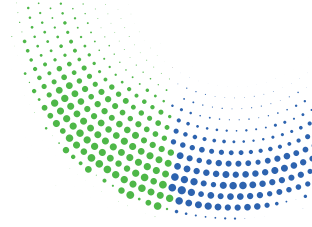
الفاعلون الفرديون: المواصفات الاجتماعية، و الاقتصادية، و السيكو-سوسولوجية، و خاصة، المحفزات المادية، الخوف من التذاتيات، طعم المخاطرة و المغامرة، الاندماج أو الإقصاء المجموعاتي، الخضوع للسلطة، التماسك العائلي و الأسري، فهم التحرر المتاح عن طريق، التطرف.

الرسم التبياني ا: العوامل التي تؤدي بالتونسيت إلى الانخراط في التطرف العنيف

و يتوجب بالتوازي تركيز برامج وقائية تأخذ بعين الاعتبار هذه الأبعاد و عوامل النوع الاجتماعي بهدف التدخل الاستباقي و الحول دون تحوّل الشباب إلى الانخراط في المجموعات أو الأفعال المتطرفة - و ذلك بغض النظر عما إذا كانت هاته الشبابات يحملن الفكر المتطرف العنيف الذي ينتمي إلى النوع الجهادي أم لا. إن مفهوم التهميش و الظلم الاجتماعي، الذي يبدو أن له دور رئيس كمحفز للتطرف، يحتاج إلى استكشاف من قبل منظمة أو كسفام و هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين و تمكين المرأة و شركائهما من منظور يقر بقدرة المرأة التونسية (الشابة) على «الفاعلية»، من خلال التأكيد على قدرتها على إدارة العالم و الأشياء و الكائنات بغية تحويلها أو التأثير عليها. و بصفة خاصة، تعتبر هذه النقطة مهمة لتطوير أشكال الصمود الاجتماعي عن «قرب» و كذلك لتجهيز

مخطط التلخيص: نموذج الانفصال

مكّنت الدراسة الميدانية، من خلال ملاءمة نموذج «الانفصال» بين المواقف والسلوك، من شرح خصائص عملية تطرف المرأة في تونس: انطلاقاً من الفرد 1، الباحث عن الهوية، و المدفوعٌ بفضول دون انخراط نشيط (موقف) وبدون دعم مباشر (سلوك)، إلى الفرد 2، المتورطاً إيديولوجياً و عملياً في الفعل. و يشتمل هذا النموذج المعدل على بعد زمني- يصعب أيضاً قياسه، إذا ما علمنا أن نسق بعض عمليات التطرف يكون سريعاً للغاية. و قد تمت الإشارة إلى التهميش التدريجي و إلى نقطة التحول بهدف الإصرار على التسريع المحتمل في نسق العملية كما هو الشأن على عواقبها الاجتماعية (الإقصاء).

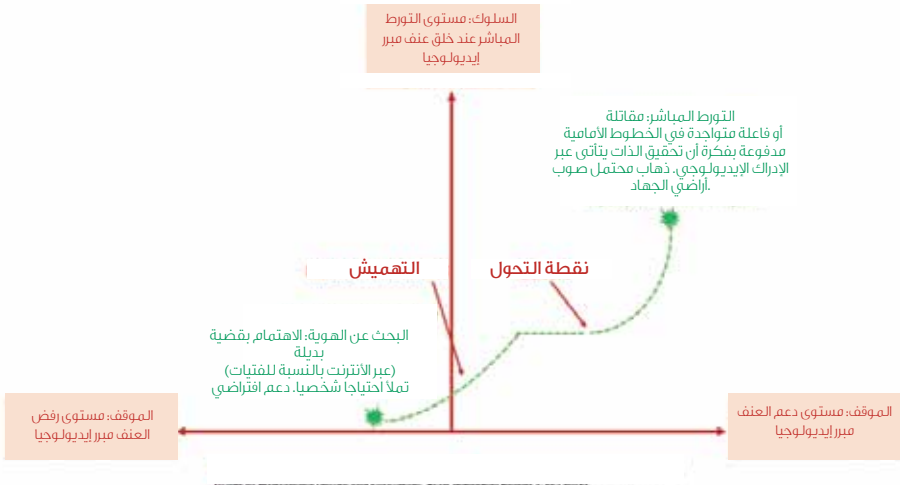


مكتملة فقط، لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار إلا جانباً واحداً فقط من المسألة، ولكن لأنها أيضاً تؤدي إلى نتائج عكسية، لأنها لم تقم بعد بالإقرار بخصوصية مسألة التطرف العنيف بالشكل الذي تعيشه المرأة. وبنفس الطريقة، فإن الحملات التوعوية التقليدية ليس لها إلا تأثير طفيف على ظاهرة تبدو أقرب إلى «المرض الطائفي».

و تفعيل وتنظيم الأهمات والأخوات والقربيات والصديقات ليصبحن قادرات على الاستباق و مكافحة التطرف.

و في هذا السياق، لا تبدو الحلول المعتادة لمنع و التصدي للتطرف العنيف (PVE/CVE) غير

الرسم التبياني 2: عملية التطرف الأنثوي (من خلال منظور نموذج الانفصال



ملاءمة لجيمس خليل ومارتين زوتن، التصدي للتطرف العنيف و تذييل المخاطر: دليل رسم و تقييم البرامج، التقرير 16-2 لجريدة روزي وايتهاال (2016)

فإذا ما قمنا بالأخذ بعين الاعتبار لمحدودية هذه الدراسة، فإنه يتوجب على الحكومة التونسية و أوكسفام و هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشركائهن استكشاف عدد من آفاق العمل التالية.

التوصيات المؤسسية

يركز بشكل سطحي على الردع و " التغييرات السلوكية" (Changement Comportement- tal).

إدماج المرأة في تطوير وتفعيل برامج الوقاية والرد على التطرف والتطرف العنيف والإرهاب من خلال النهوض بمشاركة المرأة في الاستراتيجيات التونسية الوطنية أو المحلية للوقاية و الرد على التطرف والتطرف العنيف والإرهاب. ويمكن تحقيق إدماج المرأة، حسب الحاجة، من خلال نظام الحصص في كافة الوفود واللجان الرسمية المشاركة في صياغة الاستراتيجيات والسياسات والبرامج التي تكافح ضد التطرف.

إدماج منظور النوع الاجتماعي في مسار تحسين وتطوير التعاون العابر للحدود مع بلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و غرب إفريقيا، وأوروبا في مجال مكافحة الإرهاب، و الحرص على جعله مبنياً على مقاربة حقوقية.

تنظيم رحلات دراسية وتبادل بين المسؤولين/ات الوطنيين المكلفين بصياغة و تفعيل خطط عمل جهوية أو وطنية داخل تونس (للاطلاع على مجموعة متنوعة من المشاكل والحلول) وفي بلدان أخرى (لتحديد وملاءمة أفضل الممارسات) بحيث يمكنهم تسهيل تبادل الخبرات بين الأجيال ، والتحاور حول المسائل الحساسة والمشاركة في النقاش حول جميع المواضيع الخاصة بالرصد والوقاية والاستجابة لـ «التطرف» و «التطرف العنيف».

توصيات مجتمعية

تقديم الدعم التقني والمالي للمنظمات النسائية (خاصة منظمات النساء الشابات) حتى يتسنى لهن تسهيل التبادل بين الأجيال بهدف تعزيز تبادل الخبرات والحوار بين مختلف الحساسيات

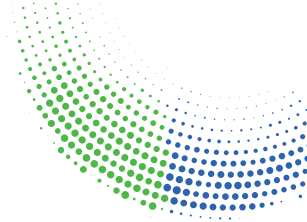
تفعيل خطة العمل الوطنية بخصوص المرأة والسلام والأمن، عملاً بقرار مجلس الأمن 1325.

بإشراف من قبل وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة وبمساهمة من قبل الوزارات ومنظمات المجتمع المدني، و بدعم تقني من قبل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بتونس، و وضع ميزانية و خارطة طريق واقعية من شأنه أن يحرز تقدماً في مجال حقوق المرأة - مما سيؤدي إلى اندماج سياسي واجتماعي واقتصادي أفضل بالنسبة للمرأة التونسية.

القيام بتوعية الرجال والنساء في المؤسسات الوطنية والمحلية تجاه قضايا النوع الاجتماعي والمرأة والتطرف العنيف. وفي نفس الوقت، من المهم أيضاً تكوين الموظفين/ات المكلفين برعاية الشابات المتطرفات (الشؤون الاجتماعية، التربية، العدالة، الشرطة).

اعتماد إجراءات محددة لتيسير إدماج النساء صلب قوات الدفاع والأمن (الشرطة والجيش) والعمل على تغيير صورة الشرطة (على وجه الخصوص) من خلال تنظيم لقاءات وحوار أفضل مع الساكنة المحلية والشباب بصفة خاصة.

في إطار خطة العمل الوطنية، القيام بالتزامات حقيقية لتمويل وتفعيل حلول بديلة وإيجابية لمكافحة التطرف العنيف من خلال التركيز على الفاعلية، و النهوض بالخطاب الإيجابي، وتحسين القدرات الفردية، والإدماج صلب المجتمع، والدعم النفسي، والتدخلات الاجتماعية و الاقتصادية طويلة المدى، بدلاً من النهج المعتاد لمنع و التصدي للتطرف العنيف (PVE/CVE) و الذي



من أجل تجذير فكرة العقد الاجتماعي.

تركيز آليات التضامن بين المجموعات المحلية، حتى يتسنى للمجموعات الفرعية المحلية المساهمة في دعم الأفراد الأكثر ضعفاً من خلال تقوية آليات التضامن والتشريك. و تعتبر مشاركة من هن أكبر سناً (الجدات) أمراً ضرورياً، خاصة لتوعية الشباب بأن الخطاب المؤسسي أو الاجتماعي أو الأبوي لم يعد قادراً على الإقناع.

دعم برامج تمكين المرأة (والأنشطة المدرة للدخل)، بهدف ضمان الموارد الضرورية لتحقيق مشاركة كاملة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لأحيائهن أو مجموعاتهن. ويتوجب الأخذ بعين الاعتبار لأبعاد مختلفة من أجل تحسين هذا النوع من التدخل: استدامة البرامج، قيمة مضافة للمجتمع، مستويات مختلفة للمؤهلات، إلخ.

توصيات اجتماعية

و سيكو- سوسولوجية

تفعيل وحدات مساعدة سيكوسوسولوجية متعددة الجوانب لرعاية النساء الضعيفات وتمكينهن من: (1) تمييز الواقع عن الخيال، (2) العيش بشكل أفضل مع الآثار المحتملة أو رعب الطفولة (العنف، والاعتصاب، إلخ.)، مع تسهيل العمل الضروري لبناء الهوية والمسؤولية الذاتية. وفي هذا السياق، تعد التجارب التي أجريت بنجاح في الدنمارك (طريقة التعاون بين المؤسسة التعليمية و المصالح الاجتماعية و الشرطة) SSP³ أو طريقة آر هوس⁴ في السنوات الأخيرة أفضل مثال يدرس من خلال القيام بخلط أنواع الرعاية الجماعية والفردية.

القيام بحملات توعوية بين صفوف الأولياء والشباب بخصوص مخاطر الأنترنت و شبكات

والمشاركة في المناقشات حول جميع المواضيع و المجالات التابعة للجان المتابعة، والوقاية و الرد على التطرف و التطرف العنيف.

الاستثمار في تجربة المنظمات النسائية من خلال دعم وتمويل مبادرات حفظ الذاكرة، و كمثال على ذلك، كتابة و نشر الشهادات بأشكال مختلفة، بما في ذلك إنتاج شرائط ووثائقية تستند على شهادات للنساء المتطرفات و العائدات من سوريا أو مناطق الاقتتال الأخرى، حتى يتسنى لهن رواية تجربتهن الحقيقية.

تسليط الضوء على القصص الفردية التي تقترح روايات مضادة إيجابية حول عمل المرأة صلب المجتمع التونسي و ذلك من خلال تمويل و دعم تبادل الممارسات الجيدة و المحافظة عليها و ذلك عبر أشكال مختلفة، بما في ذلك إنتاج شرائط ووثائقية و قصص لتثمين هذه التجارب و تعميمها: (1) النساء الفاعلات في السلام و ؛ (2) المشاركة المجتمعية.

إحصاء شبكات النساء والمنظمات النسائية في غرب وشمال أفريقيا وتوثيق و تثمين دورها في مجال الحوار الاجتماعي، والسلام والأمن، والوقاية و الرد على التطرف و التطرف العنيف والإرهاب، بهدف خلق منبر مشترك لتبادل المعلومات و الخبرات، وتنظيم اللقاءات، و الدعوة إلى قيم التسامح والتبادل و الإدماج.

تطوير مجموعات حوار و مجموعات نقاش مجتمعي تشاركي، حتى يتسنى لمختلف الفاعلين التعبير بما في ذلك عن عدم رضائهم، أو شعورهم بالإحباط و نظرتهم إلى الحلول الممكنة. و يمكن لهذه الممارسات الامتداد على المستوى المجتمعي (في المناطق التي تشهد كثافة عالية للمجموعات المتطرفة) و كذلك داخل العائلات أو مجموعات المراهقين/ات و الشباب،

التونسي:

- تشجيع تبادل التجارب و التحركات في سياق التنوع الثقافي ؛

- إتاحة الفرصة للشبان والشابات (وخاصة حول شبكات التواصل الاجتماعي) للتعبير بطريقة بناءة وممنهجة عن عدم رضاهم الاجتماعي والمجمعي والاقتصادي والثقافي ؛

- استثمار تأثير الشخصيات التونسية إناثا و ذكورا (فنانين، رياضيين، وجوه معروفة لدى العموم، النساء المنتخبات، النساء المنتميات إلى القطاع الخاص، والإعلام والشباب، إلخ ...) بهدف الدعوة لفائدة مشاركة المرأة في عملية الإدماج، والعمل على تشريك هذه الشخصيات والتعريف بها وتمثين أدوارها.

- تعيين سفيرات (على الصعيد الجهوي و المحلي و الحضري و القروي) يتوفرن على جذور محلية قوية بغية تطوير رسائل إيجابية و تغذية نقاشات غير مغرلة لفائدة مستويات مختلفة من المجتمع.

خلق مركز مستقل للتفكير بخصوص مسألة المواقف العلائقية بين الرجال والنساء في تونس، تحت إشراف منظمة أوكسفام، و منظمة الأمم المتحدة للمرأة، و مكونات أخرى من المجتمع المدني التونسي. فمثل هذا المرصد من شأنه، بصفة خاصة، تعميق معرفة المعايير الاجتماعية التي يقوم عليها العنف المتطرف، و النهوض بالنماذج الذكورية الإيجابية، وتشخيص الرابطة التي تجمع بين مختلف أشكال العنف (من المجال الخاص إلى المجال العمومي).

التواصل الاجتماعي، في سياق يحذر فيه الشباب التونسي الذي تمت مقابلته من خلال هذه الدراسة بالإجماع من مخاطر الاستخدام غير النقدي والمسؤول لموارد الفضاءات الإلكترونية.

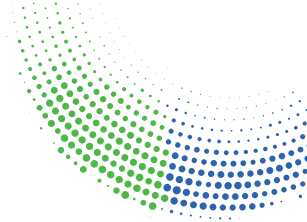
خلق مساحات للتعايش الاجتماعي لفائدة الشباب، لأن الفضاء العمومي لا يعني فقط «المكان المادي»، بل يحيل كذلك، وعلى وجه الخصوص، على القدرة على التعايش مع المجموعات الاجتماعية الأخرى من خلال طرح مسألة «المدنية» و «التعايش الاجتماعي». و توجد هناك طريقتان ممكنتان: (1) الفضاءات المخصصة للشباب (و التي ليست تحت إشراف السلطة المؤسساتية أو الكهول) ؛ (2) المساحات الموضوعية على ذمة الفتيات والنساء.

بناء شبكة من مركبات التربية الفنية و البدنية والرياضية بهدف تعزيز التماسك الاجتماعي وتعليم المشاركين القيم العالمية بشكل عملي وتطبيقي.

استراتيجية التواصل

نشر سردية/رواية مضادة ذات مضمون إيجابي، ضد خطاب الحركات المتطرفة الذي يحث على الإقصاء والكراهية. ولكي يكون هذا السرد المضاد فعالا و ذا مصداقية، يتوجب أن يكون خلاقا وغير مرتبط بالخطابات المؤسساتية («الحكومة التونسية» أو «ال كبار»)، و أن لا يقتصر على السجل العقلاني فقط بل يتجاوزه إلى السجل العاطفي بهدف الحث على الانخراط و إحياء قنوات التواصل مع أولئك الذين يشعرون بأنهم مبعدين.

وضع خطة استشارة و تواصل على مستويين بهدف الإصغاء إلى مطالب النساء الشابات و النهوض بصورة إيجابية للمرأة في المجتمع



يلتهمون نقاوتي
أتناسى أوجاعي
أوصد أبوابي
أتوقع بداخلي
ألتف على نفسي ...

"تميز المرأة التونسية بنشاط
دائم، فهي تتواجد بالشارع.
سوف آخذ كمثال بن قردان: لقد
كانت حاضرة، جنباً إلى جنب
مع الرجل، خلال المظاهرات
السياسية. فكلاهما يناضل ضد
التطرف"

نقاش جماعي، مشاركة، مدين

نعيمة الصيد، رعشة حلم، 1982

يعرب فريق البحث التابع لمنظمة صامويل هال (Samuel Hall) عن جزيل شكره و خالص امتنانه للمنظمات والإدارات، و خاصة منظمة الأمم المتحدة للمرأة بالمنطقة المغاربية- مكتب تونس، و مكتب أوكسفام في تونس، و المجتمع المدني، والسلطات الحكومية والمحلية، الذين تفانوا في دعم و تيسير إنجاز هذا العمل. كما لا يفوته أن يتقدم بشكره كذلك لمختلف الأشخاص الذين شاركوا في الاستطلاعات والمقابلات ومجموعات النقاش، و شاركوا في استغلالها وتحليلها أو ساعدوا، بطريقة أو بأخرى، في إنجاح هذه الدراسة.

في جانفي 2016. وبالتوازي مع هذا البحث، وعلى مستوى كنفدرالية أوكسفام، واصلت المنظمة عملها في التفكير حول الحركات والأعمال العنيفة وكذلك انعكاسات الصور النمطية و آثار التهميش التي ينتجها الخطاب المعتمد حولها.

لقد تبنت منظمة أوكسفام حديثا سياسة تتعلق بأجندات أعمال الوقاية / الاستجابة للتطرف العنيف و يأتي هذا الموقف مصحوبا بسياسة لغوية على مستوى الكونفدرالية.

في الواقع ، يجب إيلاء الاهتمام لاختيار الكلمات ، والتي تكون عادة محملة بالافتراضات ، وبجملتها من التصورات والأحكام القيميّة. وعليه، يصبح من الأساسي الوقوف على المصطلحات المستخدمة حالياً حيث أنها تعتمد قراءة للأوضاع متأثرة بالتفكير السائد والرؤية الأمنية للدول. إن تجاهل الفروقات الدقيقة في سياق الصراعات مثلا ، يمكن أن يؤثر على الاستراتيجيات والاستجابات للتعامل مع هذا العنف القائم على الأيديولوجيا. ومن هذا المنطلق، يستخدم هذا البحث لغة حساسة للنزاع قدر الإمكان من أجل توفير منظور نقدي

